ISSN: 1812-0512 (Print) 2790-346X (online)

Wasit Journal for Human Sciences

Available online at: https://wjfh.uowasit.edu.iq

Original article

Political Authority and Its Impact on the Stability of the Political System

Hadeel Naser Jassim Mohammed
Administrative Polytechnic College- Baghdad

ABSTRACT

This study examines the relationship between the legitimacy of political authority and the stability of the political system through both theoretical and applied analysis within the framework of the modern state. It aims to clarify the concepts of authority and legitimacy, analyze their sources and patterns, and demonstrate their impact on the effectiveness of the political system. In addition, the study identifies the determinants of stability from institutional, legal, and societal perspectives. The research adopts a descriptive-analytical approach by reviewing relevant literature and theoretical models and linking them to real-world contexts. The findings indicate that legitimacy constitutes the foundation of political system stability; its absence leads to systemic fragility and increases the likelihood of crises, whereas its presence enhances the system's capacity to manage challenges and adapt to changes, thereby ensuring its continuity.

***Correspondence author*:**
Hadeelnaser@mtu.edu.iq

Received:16 **March** 2026
Accepted: 02 **April** 2026
Published: 01 **May** 2026

***DOI*:**
https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss2.1786

1812-0512 /© 2026 The Author(s). Published by Wasit Journal for Humanities Sciences, Wasit University. This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/).

***Cite*:**
Mohammed, H. N. J. (2026). Political power and its impact on the stability of the political system. Wasit Journal for Human Sciences, 22(2). https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss2.1786

Keywords: Political authority, political legitimacy, political system stability, institutional legitimacy, legal legitim

السلطة السياسية وأثرها في استقرار النظام السياسي

م.م هديل ناصر جاسم محمد
كليه البوليتكنك الإدارية – بغداد

المُستخلص

تتناول الدراسة العلاقة بين شرعية السلطة السياسية واستقرار النظام السياسي عبر تحليل نظري وتطبيقي في إطار الدولة الحديثة. هدفت إلى توضيح مفاهيم السلطة والشرعية، وتحليل مصادرها وأنماطها، وبيان أثرها على فعالية النظام السياسي، إضافة إلى تحديد محددات الاستقرار من جوانب مؤسسية وقانونية ومجتمعية. اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات والنماذج النظرية وربطها بالواقع. وتوصلت إلى أن الشرعية تمثل أساس استقرار النظام السياسي؛ إذ يؤدي ضعفها إلى هشاشة النظام وزيادة احتمالات الأزمات، بينما يعزز توفرها قدرة النظام على إدارة التحديات والتكيف مع التغيرات بما يضمن استمراريته.

الكلمات المفتاحية: السلطة السياسية، الشرعية السياسية، استقرار النظام السياسي، الشرعية المؤسسية، الشرعية القانونية.

المقدمة

تُعد العلاقة بين شرعية السلطة السياسية واستقرار النظام السياسي من الموضوعات التي تحتل مكانة مركزية في حقل العلوم السياسية، لما تنطوي عليه من أبعاد نظرية وتطبيقية تتصل بطبيعة الحكم وحدود ممارسته ومدى قدرته على الاستمرار، فالنظام السياسي لا يُقاس استقراره بمجرد غياب الاضطرابات أو السيطرة على مظاهر التوتر، إنما بمدى قدرته على تحقيق توازن مستدام بين السلطة والمجتمع، وهو توازن لا يتحقق إلا إذا استندت السلطة إلى قدر كافٍ من الشرعية التي تمنحها القبول العام وتضفي على قراراتها صفة المشروعية، وبذلك أصبحت الشرعية السياسية عنصرًا حاسمًا في تفسير استقرار الأنظمة السياسية، حيث تمثل الأساس الذي تتحول من خلاله السلطة من مجرد قوة مفروضة إلى سلطة معترف بها ومقبولة اجتماعيًا، تتضح مشكلة الدراسة من التساؤل حول طبيعة العلاقة القائمة بين شرعية السلطة السياسية واستقرار النظام السياسي، ومدى إسهام هذه الشرعية في تعزيز قدرة النظام على الاستمرار في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، كما تطرح الدراسة إشكالية جوهرية تتعلق بحدود الاستقرار القائم على أدوات القوة، وما إذا كان هذا النوع من الاستقرار يمكن أن يستمر في ظل غياب شرعية حقيقية، أم أنه يظل استقرارًا مؤقتًا معرضًا للاهتزاز عند أول اختبار جدي، وتزداد أهمية هذه الإشكالية في ظل التحولات السياسية والاجتماعية المتسارعة، التي انتجت تحديات جديدة أمام الأنظمة السياسية، وأعادت طرح مسألة الشرعية بوصفها شرطًا أساسيًا لضمان الاستقرار وليس مجرد عامل مساعد له، وتظهر أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على أحد اهم محددات استقرار النظام السياسي، من خلال تحليل مفهوم الشرعية السياسية بأبعاده المختلفة، والكشف عن دورها في بناء الثقة بين السلطة والمجتمع، كما تكتسب الدراسة أهميتها من سعيها إلى تقديم تفسير علمي لطبيعة العلاقة بين الشرعية والاستقرار، بما يساعد في فهم أسباب استقرار بعض الأنظمة السياسية مقابل تعرض أنظمة أخرى لحالات من الاضطراب وعدم الاستقرار، فضلاً عن ذلك، فإن هذه الدراسة تساهم في إثراء الأدبيات السياسية من خلال الربط بين البعدين النظري والتطبيقي، وتقديم رؤية تحليلية يمكن الإفادة منها في فهم واقع الأنظمة السياسية المعاصرة، وتهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة، تتمثل في تحليل مفهوم الشرعية السياسية وتأصيله

نظريًا وبيان أبعاده ومصادره المختلفة، وتوضيح مفهوم استقرار النظام السياسي وتحديد محدداته الأساسية، سواء كانت قانونية أو مؤسسية أو مجتمعية، إضافة إلى تفسير طبيعة العلاقة بين شرعية السلطة السياسية واستقرار النظام السياسي، وصولًا إلى تقديم فهم أعمق لديناميات العلاقة بين السلطة والمجتمع، بما يعزز من فرص بناء نظام سياسي مستقر يقوم على أسس شرعية ومؤسسية راسخة.

المطلب الأول: المفاهيم الاساسية

1- السلطة السياسية

تعد السلطة السياسية من المفاهيم الأساسية في العلوم السياسية، فهي تمثل الإطار الذي من خلاله تُمارس الدولة سيطرتها على المجتمع، وتُحدد نظم الحكم والعلاقات بين الأفراد والمؤسسات، وتساعد في استقرار النظام السياسي أو هشاشته، ويُنظر إليها على أنها أداة تنظيمية لتنظيم المصالح، وضبط الصراعات، وتوزيع الموارد، وتحقيق أهداف الدولة، بما يضمن انتظام الحياة العامة واستمرارية الدولة (الكواكبي،2006، ص. 35) ولذلك، فإن دراسة السلطة السياسية تتطلب النظر إليها من أبعاد متعددة تشمل الجوانب القانونية، والاجتماعية، والمؤسسية، والقيمية (الجابري،1990، ص. 200)من الجانب القانوني–الدستوري، تُعرف السلطة السياسية بأنها قدرة المؤسسات أو الأفراد المخوّل لهم الحكم على إصدار القرارات الملزمة لجميع أعضاء المجتمع، وفق قواعد ومعايير رسمية يقرها القانون والدستور، ويضمن هذا البعد المشروعية القانونية للسلطة ويخلق إطارًا يقي المجتمع من الاستبداد والانفلات، ويؤسس لاستقرار مؤسسي (نصار،2008، ص. 142) أما من الجانب الاجتماعي–السيكولوجي، فتُفهم السلطة السياسية على أنها قدرة جهة الحكم على التأثير في سلوك الأفراد والجماعات عبر الاعتراف بشرعية القرارات وقبول المجتمع لها طواعيةً ،ويشير هذا البعد إلى أن السلطة ليست مجرد قوة مادية أو إكراه، إنما تشمل القدرة على التأثير المعنوي والنفسي وخلق القناعة والالتزام بين المواطنين (ابراهيم،2000، ص. 54) أما من الجانب المؤسسي– الوظيفي، يُنظر إلى السلطة السياسية على أنها شبكة من المؤسسات والآليات التي تنظم عملية اتخاذ القرار، وتوزيع المسؤوليات، وتطبيق السياسات العامة، وضمان استمرارية النظام السياسي، ويعكس هذا البعد دور السلطة في إدارة الصراعات وحفظ النظام وتحقيق أهداف الدولة على المدى الطويل(هويدي، 1993، ص. 118) وتعتبر من الجانب القيمي–الأخلاقي، السلطة السياسية مشروعة حين تكون ممارستها متوافقة مع معايير العدالة وحقوق الإنسان والمساواة، ومع قيم المجتمع السائدة، فالالتزام بهذه المعايير يُحافظ على الاعتراف الاجتماعي بالسلطة ويعزز استقرار النظام السياسي (الدين، 2013، ص. 312) أما اجرائياً: فتعرف الباحثة السلطة السياسية على انها القدرة الممنوحة لمؤسسات الدولة أو الجهات الحاكمة على اتخاذ القرارات وتنفيذها داخل المجتمع، بما يحقق تنظيم العلاقات الاجتماعية وضبط المصالح المتضاربة وحفظ النظام والاستقرار، ويُقاس مستوى فعاليتها بمدى احترامها للقانون، وشرعيتها في أعين المجتمع، وكفاءتها في تحقيق أهداف الدولة.

2- النظام السياسي

يشكل النظام السياسي أحد المفاهيم الأساسية في العلوم السياسية، إذ يمثل الإطار الذي تُنظّم من خلاله العلاقات بين الدولة والمجتمع، وبين مؤسسات الحكم المختلفة، وبين السلطات العامة والخاصة، ويعد النظام السياسي بمثابة الهيكل الذي يضبط العملية السياسية، ويوزع الصلاحيات، وينظم صنع القرار، ويحدد آليات إدارة الصراعات والمصالح داخل المجتمع، ولهذا، يُعتبر النظام

السياسي مكونًا مركزيًا لفهم استقرار الدولة وقدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وتحقيق التنمية، وضمان سيادة القانون (عبدالله،2015 ، ص. 239) من الجانب القانوني، يُعرف النظام السياسي بأنه مجموعة القواعد الدستورية والقوانين والمؤسسات التي تحدد كيفية الوصول إلى السلطة، وكيفية ممارستها، وفصل السلطات، وتنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين، ويؤكد هذا البعد على المشروعية القانونية كأساس للاستقرار وضمان وضوح المسؤوليات وصلاحيات كل جهة حكومية (أمين،2012، ص. 58) أما من الجانب الوظيفي في، فيشير مفهوم النظام السياسي إلى الشبكة المؤسسية التي تشمل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وآليات صنع القرار، والهيئات الرقابية، والآليات الإدارية التي تضمن تنفيذ السياسات العامة، ويُظهر هذا البعد كيف يمكن للنظام السياسي إدارة الصراعات، وحفظ النظام الداخلي، وتحقيق أهداف الدولة بفعالية، بما يعزز الشرعية المؤسسية ويؤدي إلى استقرار النظام (مؤنس،2014، ص.101) أما من الجانب الاجتماعي، يُنظر إلى النظام السياسي على أنه النسق الذي يتفاعل فيه المجتمع مع السلطة، ويعكس مدى قبول المواطنين بالقوانين والمؤسسات والقرارات، ومدى استجابة النظام للتطلعات والمطالب الشعبية، ويبين هذا البعد أن استقرار النظام السياسي يعتمد على مدى قدرة الأفراد والجماعات على الاعتراف بشرعية السلطة والالتزام بالقواعد دون اللجوء إلى الإكراه المباشر (عبد الغني،2016، ص. 75) أما التعريف الإجرائي للنظام السياسي: الإطار المؤسسي والقانوني والاجتماعي الذي ينظم علاقات السلطة داخل الدولة، ويوزع المسؤوليات، ويحدد آليات صنع القرار، ويضمن إدارة الصراعات وتحقيق المصالح العامة، بحيث يتحقق من خلاله الاستقرار السياسي وفعالية الحكم وشرعية ممارسة السلطة.

المطلب الثاني: استقرار النظام السياسي وتحديد محدداته الأساسية

يتجاوز مفهوم استقرار النظام السياسي كونه مجرد غياب للاضطرابات، ليعبّر عن قدرة البنية السياسية على الاستمرار والتكيّف وأداء وظائفها ضمن إطار من الشرعية والقانون، ومن ثمّ، يقتضي تحليله ضبطه مفاهيميًا، وتحديد محدداته البنيوية، وبيان معاييره التفسيرية.

اولاً: الإطار المفاهيمي لاستقرار النظام السياسي

يُعدّ ضبط مفهوم استقرار النظام السياسي مدخلًا منهجيًا ضروريًا لأي دراسة تتناول ديناميات السلطة والتحول السياسي، نظرًا لما يحمل هذا المفهوم من تداخلات نظرية وتباينات دلالية في الأدبيات السياسية المقارنة، فاستقرار النظام لا يعني مجرد غياب التمرد أو الاحتجاج، ولا يُختزل في استمرار نخبة حاكمة في مواقعها، إنما يتصل اتصالًا وثيقًا بطبيعة البنية السياسية، ومدى رسوخ قواعدها الدستورية، وقدرتها على تنظيم الصراع وإدارته ضمن أطر مؤسسية معترف بها، ومن ثمّ، فإن تحليل هذا المفهوم يقتضي تجاوزه بوصفه حالة ساكنة، والنظر إليه باعتباره عملية دينامية تعكس مستوى التوازن بين السلطة والمجتمع، وبين المؤسسات والقواعد الحاكمة، فالنظام السياسي يُفهم بوصفه نسقًا من التفاعلات المرتبطة بوظائف محددة، وأن استقراره يرتبط بقدرته على أداء هذه الوظائف بانتظام دون تعطّل أو اختلال هيكلي (هلال، 2000، ص. 345)، فالاستقرار، وفق هذا التصور، هو نتاج لقدرة النظام على المحافظة على أنماط سلوكية متوقعة، تسمح بتكرار العمليات السياسية ضمن إطار معياري واضح، ويعني ذلك أن استقرار النظام يتحقق عندما تكون قواعد اللعبة السياسية مفهومة ومقبولة، وعندما تستطيع المؤسسات استيعاب المطالب الاجتماعية دون أن تتعرض بنيتها للانهيار (نافعة، 2004، ص. 36) ويتعمق هذا الفهم من حيث يتعمق الربط بين الاستقرار السياسي

ومستوى الاتصال والتكامل داخل المجتمع السياسي، والتأكيد على أن النظام المستقر هو الذي يمتلك قدرة عالية على معالجة المعلومات واتخاذ القرارات وتنفيذها بكفاءة، فكلما ارتفع مستوى التواصل بين الدولة والمجتمع، وازدادت قدرة النظام على الاستجابة للمطالب، تعززت درجة الاستقرار، أما في الحالات التي ينقطع فيها هذا التواصل أو تتراكم فيها الضغوط دون استجابة مؤسسية، فإن النظام يصبح عرضة للاهتزاز التدريجي (زايد،2013، ص. 220) ومن منظور آخر، يرتبط استقرار النظام السياسي بشرعيته وفعاليته في آنٍ واحد، إذ لا يكفي أن يكون النظام قادرًا على فرض قراراته، انما يجب أن يحظى بقبول عام يستند إلى اعتقاد المواطنين بمشروعيته، فالشرعية هنا ليست مجرد اعتراف قانوني، إنما هي شعور جماعي بملاءمة النظام وقواعده، وإذا اختل هذا التوازن بين الفعالية والشرعية، فإن الاستقرار يتحول إلى حالة هشة قابلة للانهيار عند أول أزمة، كما يميز عدد من الباحثين بين الاستقرار البنيوي والاستقرار السطحي، حيث يشير الأول إلى رسوخ المؤسسات والقواعد الدستورية واستمراريتها عبر الزمن، بينما يشير الثاني إلى حالة مؤقتة قد تتحقق بفعل السيطرة الأمنية أو التوازنات المرحلية (الريس، 2011، ص.87) حيث يتطلب الاستقرار الحقيقي قدرة النظام على استيعاب التغيرات الاجتماعية دون اللجوء المستمر إلى أدوات استثنائية، لأن الاعتماد المفرط على الضبط القسري قد يمنح النظام مظهرًا من الهدوء، لكنه في الوقت نفسه لا يوفر أساسًا مستدامًا للاستقرار(عبد الفتاح،2011، ص. 45) يتحد استقرار النظام السياسي من خلال ثلاثة أبعاد مترابطة: البعد البنيوي الذي يتعلق بمتانة المؤسسات واستمراريتها، والبعد الوظيفي الذي يرتبط بقدرة النظام على أداء مهامه بكفاءة، والبعد القيمي الذي يتصل بشرعية النظام وقبول قواعده، أن هذه الأبعاد لا تعمل بصورة منفصلة، إنما يتوقف كل منها على الآخر في تشكيل حالة الاستقرار، فالمؤسسات القوية بلا شرعية مجتمعية قد تواجه أزمات قبول، والشرعية دون فاعلية مؤسسية قد تتحول إلى شعارات غير قابلة للتجسيد العملي(زكريا، 1990، ص. 78) وعليه، ترى الباحثة الإطار المفاهيمي لاستقرار النظام السياسي ينبغي أن يُفهم باعتباره حالة توازن دينامي بين عناصر متعددة، تتجدد باستمرار من خلال التفاعل بين السلطة والمجتمع، وبين القواعد الدستورية والممارسات السياسية، وبهذا المعنى، لا يكون الاستقرار مرادفًا للجمود أو غياب التغيير، إنما يعكس قدرة النظام على إدارة التحول دون انهيار، وعلى إعادة إنتاج ذاته ضمن إطار قانوني ومؤسسي مشروع.

ثانياً: المحددات الأساسية لاستقرار النظام السياسي

يمثل استقرار النظام السياسي حصيلة تفاعل مركّب بين جملة من المحددات البنيوية والوظيفية التي تتداخل في ما بينها بصورة عضوية، بحيث يصعب تفسير الاستقرار بردّه إلى عامل منفرد، فالاستقرار ليس مجرد انعكاس لوجود سلطة قائمة أو لغياب الاحتجاجات، انما هو نتيجة مباشرة لمدى رسوخ البنية المؤسسية، وانضباط الإطار القانوني، ودرجة الاندماج المجتمعي في العملية السياسية، وبذلك فإن تحليل محدداته يقتضي تناول الأبعاد المؤسسية والقانونية والمجتمعية بوصفها أركانًا مترابطة في إنتاج حالة الاستقرار أو هشاشته، على المستوى المؤسسي، يشكّل انتظام عمل مؤسسات الدولة حجر الأساس في ضمان استمرارية النظام السياسي، فكل نظام يستمد توازنه من قدرته على توزيع الوظائف بين مؤسسات متخصصة تؤدي أدوارها ضمن حدود دستورية واضحة، حيث بيّنت الأدبيات البنيوية–الوظيفية، أن استقرار أي نسق اجتماعي يرتبط بقدرته على أداء وظائفه الأساسية والحفاظ على التوازن الداخلي بين أجزائه(أبو النصر، 2005، ص. 35) وانطلاقًا من هذا التصور، فإن اختلال أداء إحدى المؤسسات، سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية، لا يبقى أثره محصورًا في نطاقها الضيق، انما يمتد ليصيب البناء الكلي للنظام السياسي،

ويظهر ذلك بوضوح في حالات الشلل المؤسسي الناتج عن صراع الصلاحيات أو ضعف التنسيق بين مراكز القرار، حيث تتراجع فاعلية النظام وتتآكل قدرته على الاستجابة للمطالب الاجتماعية، ويرتبط بذلك مبدأ التوازن بين السلطات، الذي يشكل ضمانة ضد تركّز القوة في يد جهة واحدة، فالفصل المرن بين السلطات، المقترن بآليات رقابة متبادلة، يعزز الاستقرار من خلال منع الهيمنة المطلقة التي قد تقوّض الشرعية على المدى البعيد ، فاختلال العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ولا سيما في الأنظمة الرئاسية غير المنضبطة، قد يؤدي إلى أزمات شرعية متكررة تهدد استقرار النظام، ومن ثمّ، فإن التوازن المؤسسي ليس مجرد ترتيب شكلي، انما هو شرط بنيوي لاستدامة النظام السياسي(غيث، 2007، ص. 54) اما على المستوى المؤسسي يشكل انتظام عمل مؤسسات الدولة الأساس في ضمان استمرارية النظام السياسي. فكل نظام يستمد توازنه من قدرته على توزيع الوظائف بين مؤسسات متخصصة تؤدي أدوارها ضمن حدود دستورية واضحة. وتشير الأدبيات البنيوية الوظيفية إلى أن استقرار أي نسق اجتماعي يرتبط بقدرته على أداء وظائفه الأساسية والحفاظ على التوازن الداخلي بين أجزائه (عبد الفضيل،2002، ص. 349) وانطلاقاً من هذا التصور فإن اختلال أداء إحدى المؤسسات، سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية، لا يبقى أثره محصوراً في نطاقها الضيق، بل يمتد ليؤثر في البناء الكلي للنظام السياسي. ويظهر ذلك في حالات الشلل المؤسسي الناتج عن صراع الصلاحيات أو ضعف التنسيق بين مراكز القرار، حيث تتراجع فاعلية النظام وتتآكل قدرته على الاستجابة للمطالب الاجتماعية، ويرتبط بذلك مبدأ التوازن بين السلطات الذي يمثل ضمانة ضد تركّز القوة في يد جهة واحدة، فالفصل المرن بين السلطات، المقترن بآليات رقابة متبادلة، يعزز الاستقرار من خلال الحد من الهيمنة المطلقة التي قد تقوض الشرعية السياسية على المدى البعيد، كما أن اختلال العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية قد يؤدي إلى أزمات شرعية متكررة تهدد استقرار النظام السياسي (إبراهيم،2001، ص. 879) أما المحدد القانوني، فيتجلى أساسًا في سيادة القانون باعتبارها الإطار الناظم للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، فخضوع الجميع لقواعد عامة ومجردة يحدّ من التعسف، ويعزز الثقة في المؤسسات، ويوفر بيئة مستقرة لتوقع السلوك السياسي. ،أن الشرعية القانونية–العقلانية تمثل أحد أهم أنماط المشروعية في الدولة الحديثة، حيث تستند الطاعة إلى الإيمان بسلامة القواعد القانونية لا إلى صفات شخصية للحاكم، وبذلك، فإن أي تراجع في احترام القواعد الدستورية أو توظيف القانون لأغراض انتقائية يؤدي إلى إضعاف الأساس الشرعي للنظام، ويحوّل الاستقرار إلى حالة ظاهرية قابلة للاهتزاز عند أول أزمة (العاني، 2025، ص. 123) كما أن رسوخ القواعد الدستورية واستقرارها النسبي يعدان من المؤشرات الجوهرية على متانة النظام، فالدستور يحدد طبيعة توزيع السلطة ويضبط آليات تداولها، وأي تعديل متكرر بدوافع ظرفية يبعث برسالة سلبية حول قابلية القواعد للتلاعب، مما ينعكس سلبًا على الثقة العامة، ويضاف إلى ذلك استقلال السلطة القضائية، التي تمثل آلية مؤسسية لتسوية النزاعات داخل الإطار القانوني بدل انتقالها إلى الشارع أو المجال العنيف، فالقضاء المستقل لا يحمي الحقوق فقط، انما يحافظ على استمرارية النظام عبر ضبط الخلافات السياسية بقواعد قانونية معترف بها(الشويلي، 2025، ص. 98) إلى جانب الأبعاد المؤسسية والقانونية، يظهر البعد المجتمعي بوصفه ركيزة لا غنى عنها في تفسير استقرار النظام السياسي، فالاستقرار المستدام لا يتحقق بالقوة أو بالإجراءات الشكلية وحدها، إنما يتأسس على درجة من القبول المجتمعي تمنح النظام شرعيته العملية، ان بقاء النظام السياسي يعتمد على تدفق مستمر من الدعم الذي يتجاوز الرضا المؤقت عن السياسات إلى قبول عام بشرعية النظام ذاته، وعندما يتآكل هذا الدعم نتيجة فجوة متزايدة بين التوقعات والأداء، يصبح النظام عرضة للاهتزاز حتى وإن احتفظ ببنيته الرسمية

وتلعب المشاركة السياسية المنظمة دورًا محوريًا، إذ توفر قنوات مؤسسية للتعبير عن المصالح والمطالب، مما يخفف من احتمالات اللجوء إلى وسائل غير نظامية، فالفجوة بين ارتفاع مستويات المشاركة وضعف المؤسسية قد تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، حيث يمثل التوازن بين توسيع المشاركة وتعزيز قدرة المؤسسات على الاستيعاب شرطًا أساسيًا للحفاظ على الاستقرار (رشيد، 2012، ص. 98) ترى الباحثة أن استقرار النظام السياسي لا يقوم على عنصر منفرد، انما يتشكل من خلال شبكة مترابطة من المحددات المؤسسية والقانونية والمجتمعية، فضعف الأداء المؤسسي، أو تآكل سيادة القانون، أو انحسار الشرعية المجتمعية، كلّها عوامل كفيلة بإضعاف الاستقرار حتى وإن لم تظهر مظاهر الاضطراب بصورة فورية، وبذلك، فإن فهم استقرار النظام يقتضي مقاربة شمولية تنظر إليه بوصفه نتاجًا لتوازن دينامي بين البنية والشرعية والفاعلية.

ثالثاً: المعايير التفسيرية لقياس استقرار النظام السياسي

يعد قياس استقرار النظام السياسي مرحلة ضرورية لفهم مدى قدرة الدولة على الصمود أمام التغيرات الداخلية والخارجية، واستمرارية مؤسساتها في أداء وظائفها ضمن إطار قانوني واجتماعي معترف به، فالاستقرار السياسي لا يُقاس بمجرد غياب الاضطرابات أو الاحتجاجات، انما يتطلب تقييمًا متكاملًا يجمع بين الأداء المؤسسي، الشرعية المجتمعية، والقدرة على التكيف مع المتغيرات، حيث بينت الدراسات الحديثة أن استقرار الأنظمة السياسية يعتمد على مجموعة من المؤشرات التفسيرية التي تتيح للباحثين فهم ديناميات القوة، نقاط الضعف، ومرونة النظام أمام التحديات المختلفة، ويعتبر معيار الاستمرارية المؤسسية من أهم هذه المعايير، حيث يعكس قدرة النظام على الحفاظ على بنيته الأساسية ومؤسساته الدستورية رغم الأزمات والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فالاستمرارية المؤسسية تعني أن النظام قادر على تنفيذ القوانين والسياسات العامة بشكل منتظم دون انقطاع، وأن مؤسسات الحكم مثل البرلمان والسلطة التنفيذية والقضاء تعمل وفق إطار متكامل وواضح، فقد أظهرت الدراسات المقارنة، مثل تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن الأنظمة التي تتمتع بمؤسسات مستقرة قوية تظهر قدرة أكبر على التكيف مع الأزمات وتحقيق استجابة فعّالة لمتطلبات المواطنين (ربيع، 1987، ص. 75) فيما تُظهر الأنظمة التي تعاني من تعطّل مؤسسي متكرر هشاشةً واضحة تجعلها عرضة للاهتزاز عند أول مواجهة مع أزمة سياسية أو اقتصادية، أما معيار الشرعية والقبول المجتمعي فيرتبط بشكل مباشر بالاستقرار المستدام، إذ لا يمكن لأي نظام أن يحافظ على استقراره إذا افتقر إلى دعم المجتمع ورضاه عن أداء المؤسسات، فالشرعية السياسية تمثل أساس الامتثال الطوعي للقواعد السياسية، وهي قوة خفية تدعم النظام بحيث يمكنه ممارسة سلطته دون الاعتماد الكامل على القسر أو القوة، حيث أظهرت بيانات المعهد الدولي للديمقراطية والانتخابات أن مستويات عالية من الشرعية السياسية تتوافق مع استقرار مؤسسي أكبر وقلة الأزمات الدستورية (تيشوري، 2009، ص. 300) حيث يُترجم القبول المجتمعي إلى التزام بالقوانين واندماج في العملية السياسية، بينما يؤدي تراجع الشرعية إلى زيادة الاحتقان الاجتماعي وظهور أزمات تهدد تماسك النظام، كما يرتبط الاستقرار السياسي بفاعلية الأداء السياسي والقدرة على إدارة الأزمات، إذ أن النظام القادر على اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات بكفاءة يتمتع بمرونة أكبر في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ففاعلية الأداء لا تقتصر على سرعة اتخاذ القرارات، انما تشمل قدرة المؤسسات على تكييف السياسات واستيعاب النزاعات وحلها ضمن الإطار القانوني المعترف به (وهبان، 2006، ص. 87) كما يعتبر معيار إدارة التعددية والتوازن المجتمعي أحد المقاييس الجوهرية لفهم الاستقرار، إذ يعتمد على قدرة النظام على احتواء التنوع العرقي والديني والفكري ضمن آليات تمثيلية عادلة. فالأنظمة التي تفتقر إلى آليات لاحتواء

التعددية أو إدارة الصراعات بين مكوناتها المختلفة غالبًا ما تواجه اضطرابات دورية تهدد استمراريتها، أن القدرة على تحقيق التوافق السياسي والاندماج الاجتماعي تعكس مدى نضج النظام واستقراره ويترتب على ذلك أن الاستقرار السياسي يتوقف على قدرة النظام على الجمع بين الأداء الفاعل، الحفاظ على مؤسسات قوية، وضمان شرعية مجتمعية، بالإضافة إلى إدارة التنوع بطريقة فعّالة، فغياب أي من هذه العناصر يمكن أن يؤدي إلى ضعف الاستقرار وارتفاع مستوى المخاطر السياسية (قنصوة، 2001، ص. 87) تبين الباحثة من خلال ذلك يتضح أن المعايير التفسيرية لاستقرار النظام السياسي توفر أداة علمية متكاملة لقياس الأداء السياسي وتحديد نقاط القوة والضعف في أي نظام، وتتيح للباحث فهم طبيعة العلاقة بين البنية المؤسساتية، الشرعية المجتمعية، وفاعلية الإدارة السياسية، وبذلك فإن دراسة هذه المعايير تسمح بالانتقال من تحليل وصفي إلى تقييم تفسيري دقيق يمكن من خلاله وضع توصيات عملية لتعزيز استقرار النظام السياسي بشكل مستدام.

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين شرعية السلطة السياسية واستقرار النظام السياسي

تُعدّ شرعية السلطة السياسية أحد المفاهيم المحورية في النظرية السياسية المعاصرة، فهي تمثل الأساس الذي تستند إليه الطاعة السياسية والامتثال للقواعد العامة، ولا يمكن فهم استقرار النظام السياسي بمعزل عن طبيعة هذه الشرعية ومصادرها وحدودها. فالعلاقة بين الشرعية والاستقرار ليست علاقة عرضية، انما هي علاقة بنيوية عميقة تتصل بطبيعة السلطة ذاتها، وبمدى قبول المجتمع للأسس التي تقوم عليها، وبذلك، يسعى هذا المبحث إلى تحليل هذه العلاقة عبر تفكيك مفهوم الشرعية، ثم بيان أبعادها، وأخيرًا تفسير كيفية انعكاسها على استقرار النظام السياسي.

اولاً: التأصيل النظري لمفهوم الشرعية السياسية

يمثل مفهوم الشرعية السياسية أحد المفاهيم المركزية في النظرية السياسية المعاصرة، نظرًا لارتباطه المباشر بطبيعة السلطة وحدودها ومبرراتها، فالسلطة السياسية، مهما بلغت درجة تنظيمها المؤسسي، لا تكتسب صفة الاستمرار والاستقرار بمجرد امتلاكها أدوات الإكراه، إنما تستمد بقاءها من الاعتراف المجتمعي بمشروعية ممارستها للحكم، وبذلك، فإن الشرعية تشكّل الأساس الذي تتحول من خلاله القوة إلى سلطة معترف بها، والطاعة من سلوك مفروض إلى امتثال طوعي، حيث تشير الأدبيات السياسية إلى أن الشرعية ليست مجرد حالة قانونية تُستمد من نصوص دستورية، إنما هي بناء معياري– اجتماعي مركّب يتأسس على ثلاثة مستويات مترابطة(حسين،2003، ص. 54) المستوى الأول قانوني–إجرائي، ويتعلق بمدى مطابقة ممارسة السلطة للقواعد الدستورية والنظم المعتمدة في تداول الحكم وتنظيم الصلاحيات، فالالتزام بالقواعد الإجرائية يمثل الحد الأدنى من متطلبات الشرعية في الدولة الحديثة، إذ يضمن خضوع السلطة لمبدأ المشروعية وسيادة القانون، أما المستوى الثاني فهو مستوى القبول القيمي، ويشير إلى مدى انسجام النظام السياسي مع المنظومة الثقافية والاجتماعية السائدة، فالشرعية لا تنشأ في فراغ قانوني مجرد، إنما في سياق اجتماعي تتفاعل فيه القيم الدينية والتاريخية والرمزية مع مفاهيم العدالة والحق والواجب، وكلما استوى النظام السياسي مع البنية القيمية للمجتمع، ازداد رصيده من الاعتراف والقبول، وعلى العكس، فإن التباعد بين الخطاب السياسي والوجدان الجمعي يؤدي إلى تآكل الشرعية ولو بقي الإطار القانوني قائمًا شكليًا، ويتمثل المستوى الثالث في البعد الوظيفي أو الإنجازي، الذي يرتبط بقدرة السلطة على تحقيق أهداف عامة تتعلق بالأمن والاستقرار والتنمية وتوفير الخدمات الأساسية، فالشرعية في هذا السياق لا تُقاس فقط بمدى احترام الإجراءات، إنما أيضًا بمدى قدرة النظام على إنتاج نتائج ملموسة تعزز رفاه المجتمع، ويكشف التحليل

المقارن للأنظمة السياسية أن ضعف الأداء الاقتصادي أو تفاقم الأزمات الاجتماعية يؤدي غالبًا إلى اهتزاز الثقة في شرعية السلطة، حتى وإن كانت مستندة إلى قواعد دستورية واضحة(غلاب، 1998، ص. 98)أن الشرعية ليست مفهومًا أحادي البعد، انما هي نتاج تفاعل مستمر بين القانون والقيم والأداء، وهي بهذا المعنى عملية دينامية قابلة للزيادة أو النقصان تبعًا لسلوك السلطة وتوقعات المجتمع، فحين تلتزم السلطة بالقواعد، وتحافظ على انسجامها مع القيم المجتمعية، وتحقق مستوى مقبولًا من الإنجاز، تتعزز شرعيتها وتتحول إلى عنصر دعم لاستقرار النظام السياسي، أما إذا اختل أحد هذه الأبعاد، فإن الشرعية تدخل في حالة تآكل تدريجي قد لا تظهر آثاره فورًا، لكنها تنعكس لاحقًا في صورة أزمات ثقة أو توترات سياسية، وعليه، فإن التأصيل النظري لمفهوم الشرعية يفضي إلى نتيجة مفادها أن الشرعية ليست مجرد وصف قانوني للسلطة، إنما هي شرط وجودها واستمرارها. فهي تمثل الإطار الذي يُضفي على ممارسة الحكم طابعًا مقبولًا، ويحول العلاقة بين الحاكم والمحكوم من علاقة قوة إلى علاقة اعتراف متبادل، ومن دون هذا الاعتراف، يصبح الاستقرار السياسي حالة هشة تعتمد على الضبط القسري أكثر من اعتمادها على القبول الطوعي، الأمر الذي يجعلها عرضة للاهتزاز عند أول اختبار حقيقي (خشبة، 2005، ص. 90).

ثانياً: أبعاد الشرعية السياسية وانعكاساتها المؤسسية

لا يمكن مقاربة الشرعية السياسية بوصفها مفهومًا نظريًا مجردًا فقط، إنما يتعين تحليلها من خلال أبعادها العملية التي تتجسد في بنية النظام السياسي ومؤسساته، فالشرعية، وإن كانت في أصلها تعبيرًا عن الاعتراف المجتمعي بمشروعية السلطة، إلا أنها تتخذ صورًا متعددة داخل النسق المؤسسي للدولة، بحيث يصبح من الممكن قياس حضورها أو تراجعها عبر مؤشرات قانونية وسياسية واجتماعية ملموسة، ومن ثمّ، فإن دراسة أبعاد الشرعية تمثل خطوة ضرورية لفهم مدى انعكاسها على استقرار النظام السياسي (سعيدوني، 2014، ص. 97) يتجسد البعد الأول في الشرعية الدستورية– القانونية، التي ترتبط بمدى استناد ممارسة السلطة إلى قواعد عامة مجردة تنظم عملية الوصول إلى الحكم وممارسته ومراقبته، فوجود دستور فاعل، وفصل واضح للسلطات، وآليات محددة لتداول السلطة، كلها عناصر تسهم في بناء إطار قانوني يضفي على السلطة صفة المشروعية، إلا أن القيمة الحقيقية لهذا البعد لا تكمن في وجود النصوص فقط، انما في احترامها فعليًا وتطبيقها بصورة متساوية، فحين تتحول القواعد الدستورية إلى مرجعية ملزمة للجميع، تتعزز الثقة بالمؤسسات، ويُختزل مجال الصراع السياسي ضمن أطر قانونية، الأمر الذي يدعم الاستقرار ويمنع انزلاق الخلافات إلى مواجهات مفتوحة' أما البعد الثاني فيتعلق بالشرعية السياسية–التمثيلية، التي ترتبط بمدى انفتاح النظام على المشاركة العامة، وفاعلية آليات التمثيل السياسي في التعبير عن الإرادة الشعبية، فالشرعية هنا تتولد من شعور المواطنين بأنهم شركاء في صناعة القرار، وأن أصواتهم تجد طريقها إلى مؤسسات الحكم عبر قنوات منظمة، يؤدي ضعف التمثيل أو تضييق المجال العام يؤدي إلى فجوة بين السلطة والمجتمع، ويجعل النظام يبدو منفصلًا عن قاعدته الاجتماعية، مما يضعف رصيده من القبول ويزيد احتمالات الاحتقان السياسي، ويتمثل البعد الثالث في الشرعية الإنجازية–الوظيفية، التي تقاس بقدرة النظام على أداء وظائفه الأساسية، وفي مقدمتها حفظ الأمن، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتقديم الخدمات العامة بكفاءة، فالأنظمة السياسية التي تعجز عن الاستجابة للحاجات الأساسية للمجتمع تفقد تدريجيًا عناصر دعمها، حتى وإن كانت تستند إلى قواعد قانونية واضحة، وتؤكد الدراسات المعاصرة أن الأداء الاقتصادي والاجتماعي يمثل عاملًا حاسمًا في تعزيز الثقة بالنظام السياسي، إذ يرتبط إدراك المواطنين لعدالة السلطة بمدى انعكاس سياساتها على حياتهم اليومية(سبيلا، 2007، ص. 97) ويتصل بذلك

بعد رابع يمكن تسميته بالشرعية القيمية–الأخلاقية، وهو البعد الذي يتعلق بمدى التزام السلطة بمعايير العدالة والشفافية والنزاهة، فانتشار الفساد أو إساءة استخدام النفوذ يفضي إلى تآكل الإيمان العام بعدالة النظام، ويحوّل العلاقة بين الدولة والمجتمع إلى علاقة شك وارتياب، وبذلك فإن سيادة القانون، ومكافحة الفساد، وضمان المساواة أمام القضاء، تمثل جميعها مقومات أساسية للحفاظ على الشرعية وتعزيز الاستقرار المؤسسي، إن هذه الأبعاد لا تعمل بصورة منفصلة، انما تتفاعل ضمن بنية متكاملة، فالشرعية القانونية دون تمثيل فعّال قد تؤدي إلى جمود سياسي، والتمثيل دون إنجاز قد يتحول إلى شكل إجرائي فاقد للفاعلية، والإنجاز دون التزام أخلاقي قد يفقد النظام احترامه على المدى البعيد، ومن ثمّ، فإن استقرار النظام السياسي يتطلب توازنًا دقيقًا بين هذه الأبعاد، بحيث يعزز كل منها الآخر في إطار تكاملي(بلقزيز، 2004، ص. 129) وعليه، ترى الباحثة إن الشرعية السياسية ليست حالة رمزية أو خطابية، إنما هي رصيد مؤسسي يتجدد عبر الممارسة اليومية للسلطة، وكلما نجح النظام في ترسيخ أبعادها القانونية والتمثيلية والإنجازية والقيمية، ازدادت قدرته على إدارة الأزمات وتجاوز الصراعات ضمن أطر سلمية، أما إذا اختل هذا التوازن، فإن الاستقرار يصبح هشًا، ويغدو النظام عرضة لتقلبات حادة قد تهدد بنيته الأساسية.

ثالثاً: ديناميات العلاقة بين الشرعية السياسية واستقرار النظام السياسي

لا يمكن فهم استقرار النظام السياسي بمعزل عن مستوى الشرعية التي تتمتع بها السلطة الحاكمة، إذ تمثل الشرعية الإطار الذي يُحوِّل الامتثال السياسي من استجابة قسرية إلى سلوك طوعي قائم على القناعة والاقتناع، فكل نظام سياسي يسعى إلى تحقيق درجة من الاستقرار تمكّنه من الاستمرار في أداء وظائفه الأساسية، إلا أن هذا الاستمرار لا يتحقق بمجرد احتكار أدوات القوة، إنما يتطلب وجود قاعدة اعتراف مجتمعي تمنح السلطة صفة الاستحقاق في الحكم، ومن هنا تتضح العلاقة الدينامية بين الشرعية والاستقرار، بوصفها علاقة تأثير متبادل لا تقف عند حدود النصوص القانونية، انما تمتد إلى عمق البناء الاجتماعي والسياسي، إن استقرار النظام السياسي لا يعني غياب الصراع أو انعدام التباين في المصالح، انما يعني قدرة النظام على إدارة هذه التباينات ضمن أطر مؤسسية معترف بها، وتلعب الشرعية هنا دورًا حاسمًا في ضبط الصراع، لأنها توفر مرجعية مقبولة لحسم الخلافات، سواء عبر الانتخابات أو القضاء أو الآليات الدستورية الأخرى، فحين يثق الفاعلون السياسيون بعدالة القواعد المنظمة للعملية السياسية، يصبح التنافس مشروعًا، وتغدو نتائج العملية السياسية مقبولة حتى من الأطراف الخاسرة، أما إذا اهتزت الثقة بهذه القواعد، فإن الخلاف يتحول من تنافس مشروع إلى نزاع على أصل النظام ذاته، وهو ما يهدد الاستقرار في جوهره (العالي واخرون، 2022، ص. 34) وتتضح دينامية العلاقة أيضًا في أن الشرعية تمثل مخزونًا استراتيجيًا للنظام السياسي في مواجهة الأزمات، فالأنظمة التي تحظى بقدر مرتفع من القبول المجتمعي تستطيع امتصاص الصدمات الاقتصادية أو التوترات الاجتماعية بدرجة أعلى من الأنظمة التي تعاني من ضعف الاعتراف، ذلك أن المجتمع يكون أكثر استعدادًا لتحمل التضحيات المؤقتة إذا كان يعتقد بعدالة السلطة وصدقية توجهاتها، وعلى العكس، فإن الأزمات في ظل ضعف الشرعية تتحول إلى محفزات لتصاعد الاحتجاج وفقدان الثقة، مما يسرّع عملية التآكل السياسي(العروي، 1995، ص. 150) ومن منظور آخر، تؤثر طبيعة الشرعية ذاتها في نمط الاستقرار المتحقق، فإذا كانت الشرعية قائمة على أسس قانونية– مؤسسية راسخة، فإن الاستقرار الناتج يكون أكثر استدامة، لأنه يستند إلى قواعد عامة تتجاوز الأشخاص والظروف، أما إذا كانت الشرعية مرتبطة بعوامل ظرفية أو شخصية، فإن الاستقرار يكون هشًا وقابلًا للاهتزاز مع تغير السياقات، وهذا يفسر لماذا تعاني بعض الأنظمة من اضطرابات حادة عند انتقال السلطة أو

عند ظهور تحديات داخلية، في حين تتمكن أنظمة أخرى من إدارة التحولات بسلاسة نسبية، كما أن العلاقة بين الشرعية والاستقرار ليست خطية بالضرورة، إنما قد تمر بمراحل من المد والجزر تبعًا للتحولات الاقتصادية والاجتماعية، فالتحولات البنيوية في المجتمع، مثل توسع الطبقة الوسطى أو ارتفاع مستوى التعليم أو تطور وسائل الاتصال، ترفع سقف التوقعات السياسية، مما يتطلب تجديدًا مستمرًا لمصادر الشرعية، وإذا لم تستجب السلطة لهذه التحولات، نشأت فجوة بين تطلعات المجتمع وبنية النظام، وهو ما ينعكس في صورة توترات متكررة قد تقوض الاستقرار تدريجيًا(اومليل، 1996، ص. 62) وعليه، ترى الباحثة إن استقرار النظام السياسي يمثل في جوهره نتيجة مباشرة لمدى قدرة السلطة على الحفاظ على شرعيتها وتجديدها، فالشرعية ليست حالة مكتسبة بصورة نهائية، إنما عملية مستمرة تتطلب التزامًا بالقواعد، واستجابةً للمطالب، وتوازنًا بين السلطة والمساءلة، وكلما كان هذا التوازن قائمًا، ازدادت قدرة النظام على إدارة الصراع بصورة سلمية، وتحقيق قدر من الاستمرارية المؤسسية التي تعبر عن استقرار حقيقي لا عن هدوء ظاهري مؤقت.

المطلب الرابع: ديناميات السلطة السياسية ودورها في تعزيز استقرار النظام السياسي

اولاً: طبيعة السلطة السياسية وتحولاتها في السياق المعاصر

شهد مفهوم السلطة السياسية تحولات عميقة في الفكر السياسي المعاصر، حيث لم يعد يُنظر إليها بوصفها مجرد قدرة على فرض الإرادة أو السيطرة المباشرة، إنما أصبحت تعبيرًا عن منظومة معقدة من العلاقات والتفاعلات التي تتداخل فيها الأبعاد القانونية والمؤسسية والاجتماعية، فالسلطة في صورتها الحديثة لم تعد قائمة على الإكراه وحده، وإنما ترتكز بشكل متزايد على عناصر القبول والرضا والتفاعل المجتمعي، وهو ما يعكس انتقالها من نمط تقليدي يقوم على الهيمنة إلى نمط أكثر تعقيدًا يتسم بالتشابك المؤسسي والرمزي(فياض، 2015، ص. 30)، حيث، ارتبطت تحولات السلطة السياسية بظهور الدولة الحديثة، التي أعادت تنظيم ممارسة السلطة ضمن إطار دستوري وقانوني يحدد الصلاحيات ويقيدها، مما أدى إلى تراجع النماذج الشخصية في الحكم لصالح النماذج المؤسسية، فالدولة الحديثة لم تعد مجرد أداة للسيطرة، إنما أصبحت إطارًا لتنظيم السلطة وتوزيعها بين مؤسسات متعددة، الأمر الذي ساهم في تعزيز الاستقرار السياسي من خلال تقليل الاعتماد على الأفراد وربط السلطة بالبنية المؤسسية (الأنصاري، 2015، ص. 63)، كما أن التحولات المعاصرة في بنية السلطة السياسية تأثرت بشكل واضح بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، حيث أدى اتساع نطاق التعليم ووسائل الاتصال إلى زيادة وعي الأفراد بحقوقهم السياسية، مما فرض على السلطة إعادة صياغة أساليب ممارستها لتصبح أكثر استجابة للمجتمع، ولم يعد بالإمكان الحفاظ على استقرار النظام السياسي من خلال السيطرة القسرية فقط، انما أصبح من الضروري تحقيق قدر من التفاعل الإيجابي مع المجتمع، يقوم على المشاركة والتواصل، وهو ما يعكس انتقال السلطة من نمط أحادي الاتجاه إلى نمط تفاعلي متعدد المستويات(العبيدي، 2024، ص. 4)، ومن جهة أخرى، أسهمت التحولات العالمية، خاصة في ظل العولمة والثورة الرقمية، في إعادة تشكيل مفهوم السلطة السياسية، حيث لم تعد السلطة محصورة داخل حدود الدولة، انما أصبحت متأثرة بعوامل خارجية تتعلق بالاقتصاد العالمي، والتدفقات الإعلامية، والضغوط الدولية، فقد أدى ذلك إلى ظهور أنماط جديدة من السلطة تتميز بالمرونة والتكيف، إلا أنها في الوقت ذاته تواجه تحديات تتعلق بقدرتها على الحفاظ على الاستقلال والسيادة، وهو ما ينعكس بدوره على استقرار النظام السياسي (مخيمر، 2020، ص. 41)، كما أن التحولات التي شهدها العالم العربي خلال العقود الأخيرة، ولا سيما في سياق ما عُرف بموجات التغيير السياسي، كشفت عن أزمة

في أنماط السلطة التقليدية التي لم تعد قادرة على الاستجابة لمتطلبات المجتمعات الحديثة، حيث ظهرت مطالب متزايدة بإعادة بناء السلطة على أسس تقوم على المشاركة والشفافية والمساءلة، وقد بينت هذه التحولات أن السلطة التي تفتقر إلى أساس شرعي ومؤسسي قوي تكون أكثر عرضة للاهتزاز، وأن الاستقرار الحقيقي لا يتحقق إلا من خلال إعادة صياغة العلاقة بين السلطة والمجتمع على أسس أكثر توازنًا(هانس، وايس، 2019، ص. 128)، وبذلك، ترى الباحثة إن طبيعة السلطة السياسية في السياق المعاصر أصبحت أكثر تعقيدًا، حيث لم تعد قائمة على السيطرة المباشرة، انما على إدارة التفاعلات داخل المجتمع، وتحقيق التوازن بين متطلبات الحكم ومقتضيات الشرعية، وهذا التحول يعكس انتقالًا نوعيًا في فهم السلطة، من كونها أداة للهيمنة إلى كونها آلية لتنظيم العلاقات داخل النظام السياسي، بما يساهم في تعزيز استقراره واستمراريته.

ثانياً: التفاعل بين المؤسسات السياسية كمدخل للاستقرار

يمثل التفاعل بين المؤسسات السياسية أحد المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها استقرار النظام السياسي، إذ لا يتحقق الاستقرار بمجرد وجود مؤسسات دستورية، إنما يتطلب وجود علاقة متوازنة ومتكاملة بين هذه المؤسسات في إطار من التنسيق الوظيفي والالتزام بالقواعد القانونية المنظمة لعملها، فالمؤسسات السياسية تشكل البنية التي تُمارس من خلالها السلطة، ويعتمد استقرار النظام إلى حد كبير على مدى قدرتها على العمل بصورة منسجمة بعيدًا عن الصراعات أو التداخل في الاختصاصات، وهو ما يعكس درجة النضج المؤسسي داخل الدولة (عبد الرحمن، 2003، ص. 78)، ويظهر هذا التفاعل بوضوح في العلاقة بين السلطات الثلاث، حيث إن مبدأ الفصل بين السلطات لا يعني العزلة التامة، انما يقوم على أساس التعاون والتوازن، بما يضمن عدم تغول سلطة على أخرى، فكلما كان هناك وضوح في توزيع الاختصاصات، وآليات فعالة للرقابة المتبادلة، انعكس ذلك إيجابًا على استقرار النظام السياسي، من خلال تقليل احتمالات الأزمات المؤسسية والصراعات السياسية التي قد تهدد استمرارية النظام (ليلة، 2003، ص. 123) كما أن التفاعل المؤسسي لا يقتصر على المؤسسات الرسمية، إنما يمتد ليشمل الفاعلين السياسيين غير الرسميين، مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، التي تساهم في خلق حالة من التوازن داخل النظام السياسي، فهذه الفواعل تلعب دورًا مهمًا في نقل مطالب المجتمع إلى صانع القرار، وتعمل كوسيط بين السلطة والمجتمع، الأمر الذي يعزز من شرعية النظام السياسي ويزيد من قدرته على تحقيق الاستقرار، وفي المقابل، فإن غياب هذا التفاعل أو ضعفه يؤدي إلى انقطاع قنوات الاتصال بين السلطة والمجتمع، مما يفاقم التوترات السياسية والاجتماعية(شعبان، 2001، ص. 8)، ومن جهة أخرى، يرتبط استقرار النظام السياسي بمدى قدرة المؤسسات على التكيف مع المتغيرات المختلفة، سواء كانت داخلية أو خارجية، إذ إن الجمود المؤسسي يمثل أحد أبرز عوامل عدم الاستقرار، فالمؤسسات التي تفتقر إلى المرونة تعجز عن الاستجابة للتحولات السياسية والاجتماعية، مما يؤدي إلى تراكم الأزمات داخل النظام السياسي، في حين أن المؤسسات القادرة على التكيف والتجديد تساهم في امتصاص الأزمات وتحويلها إلى فرص للإصلاح، وهو ما يعزز من استمرارية النظام واستقراره (السعدون، 2001، ص. 109) كما أن فعالية التفاعل المؤسسي ترتبط بمدى ترسيخ مبدأ سيادة القانون، حيث يشكل القانون الإطار الناظم للعلاقات بين المؤسسات، ويحدد حدود السلطة وصلاحياتها، فكلما كان هناك التزام فعلي بالقواعد القانونية، قلت احتمالات الصراع بين المؤسسات، وتعززت الثقة في النظام السياسي، أما في حالة ضعف الالتزام بالقانون، فإن العلاقات المؤسسية تتحول إلى علاقات قائمة على موازين القوة، مما يؤدي إلى اختلال التوازن السياسي وتهديد الاستقرار(السنهوري، 1998، ص. 63) وبذلك، ترى الباحثة إن استقرار النظام السياسي لا

ينفصل عن طبيعة التفاعل بين مؤسساته، حيث يمثل هذا التفاعل معيارًا أساسيًا لقياس مدى فاعلية النظام وقدرته على إدارة شؤون الدولة. فالنظام الذي يقوم على مؤسسات متكاملة ومتوازنة يكون أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار، في حين أن غياب هذا التوازن يؤدي إلى هشاشة النظام وتعرضه للاضطرابات.

ثالثاً: إدارة الأزمات السياسية كآلية للحفاظ على استقرار النظام السياسي

تمثل إدارة الأزمات السياسية أحد المؤشرات الأساسية التي يُقاس من خلالها مدى استقرار النظام السياسي وقدرته على الاستمرار، إذ إن الأنظمة السياسية بطبيعتها لا تخلو من التحديات والاضطرابات، سواء كانت ناتجة عن عوامل داخلية كالصراعات الاجتماعية والسياسية، أو عن متغيرات خارجية ترتبط بالبيئة الإقليمية والدولية، وبذلك، لم يعد الاستقرار السياسي يُفهم على أنه غياب الأزمات، بل أصبح يُقاس بمدى قدرة النظام على احتوائها والتعامل معها بكفاءة دون أن تؤدي إلى اختلال بنيته أو فقدان توازنه (الخزرجي،2010، ص. 153) وتُظهر الأدبيات السياسية المعاصرة أن إدارة الأزمات تمثل عملية مركبة تتطلب توافر مجموعة من العناصر، من أهمها القدرة على الاستجابة السريعة، وامتلاك أدوات تحليل دقيقة لطبيعة الأزمة، إضافة إلى وجود مؤسسات قادرة على اتخاذ القرار وتنفيذه في الوقت المناسب، فالنظام السياسي الذي يمتلك آليات فعالة لإدارة الأزمات يكون أكثر قدرة على تقليل آثارها السلبية، وتحويلها في بعض الأحيان إلى فرص للإصلاح والتطوير، وهو ما يعزز من استقراره على المدى البعيد (الحريري، 2010، ص.41) كما أن فعالية إدارة الأزمات ترتبط بدرجة كبيرة بمدى مرونة النظام السياسي، حيث إن الأنظمة الجامدة التي تفتقر إلى القدرة على التكيف غالبًا ما تواجه صعوبات في التعامل مع الأزمات، مما يؤدي إلى تفاقمها وتحولها إلى أزمات بنيوية تهدد استقرار النظام، وعلى العكس من ذلك، فإن الأنظمة التي تمتاز بالمرونة وتستند إلى مؤسسات قادرة على التكيف مع المتغيرات تكون أكثر قدرة على امتصاص الصدمات والحفاظ على توازنها الداخلي (سليمان، 2006، ص. 85) ومن جهة أخرى، تلعب القيادة السياسية دورًا محوريًا في إدارة الأزمات، إذ إن طبيعة القرارات التي تتخذها القيادة، ومدى قدرتها على تحقيق التوازن بين الحسم السياسي والاستجابة لمطالب المجتمع، يؤثر بشكل مباشر في مسار الأزمة ونتائجها، فالإفراط في استخدام أدوات القوة قد يؤدي إلى تحقيق استقرار مؤقت، لكنه غالبًا ما يفاقم الأزمة على المدى الطويل، في حين أن الاعتماد على آليات الحوار والتفاوض يساهم في معالجة جذور الأزمة وتعزيز الاستقرار المستدام(عبد الحي،2005، ص. 109) كما أن إدارة الأزمات لا تنفصل عن مستوى الثقة بين السلطة والمجتمع، حيث إن وجود قنوات تواصل فعالة يساهم في تقليل حدة التوترات ويعزز من قدرة النظام على احتواء الأزمات. فالمجتمعات التي تشعر بوجود تمثيل حقيقي لمصالحها تكون أكثر استعدادًا للتعاون مع السلطة في مواجهة الأزمات، في حين أن غياب هذه الثقة يؤدي إلى تعقيد الأزمات وتحولها إلى صراعات مفتوحة تهدد استقرار النظام السياسي (الاشعل، 2008، ص. 96) وفي هذا الإطار، ترى الباحثة أن إدارة الأزمات تمثل اختبارًا حقيقيًا لمدى قوة النظام السياسي، حيث تكشف عن كفاءة مؤسساته، وفعالية قيادته، ومدى قدرته على التكيف مع التحديات. وبالتالي، فإن الاستقرار السياسي لا يتحقق من خلال تجنب الأزمات، إنما من خلال امتلاك القدرة على إدارتها بصورة رشيدة تضمن الحفاظ على تماسك النظام واستمراريته.

الخاتمة

تشير نتائج الدراسة إلى أن شرعية السلطة السياسية تمثل أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها استقرار النظام السياسي، إذ إن قدرة السلطة على الاستمرار في ممارسة وظائفها وإدارة شؤون الدولة ترتبط بدرجة كبيرة بمدى تمتعها بقبول المجتمع وثقته بمؤسساته السياسية، وقد بينت الدراسة أن الشرعية لا تقتصر على بعدها القانوني فحسب، إنما تمتد لتشمل أبعادًا مؤسسية ومجتمعية وقيمية تساهم مجتمعة في ترسيخ الاستقرار السياسي وتعزيز فاعلية مؤسسات الدولة، كما أوضحت أن الأنظمة السياسية التي تستند إلى قواعد شرعية واضحة تكون أكثر قدرة على إدارة التباينات والصراعات داخل المجتمع، وأكثر قابلية للتكيف مع التغيرات السياسية والاجتماعية، وفي المقابل، فإن ضعف الشرعية أو تآكلها يؤدي غالبًا إلى تراجع الثقة بالمؤسسات السياسية، الأمر الذي ينعكس سلبًا على مستوى الاستقرار السياسي ويزيد من احتمالات الاضطراب وعدم الاستقرار. وبناءً على ذلك، فإن تعزيز الشرعية السياسية من خلال دعم سيادة القانون وتطوير المؤسسات السياسية وتوسيع المشاركة المجتمعية يعد من العوامل المهمة في دعم استقرار النظام السياسي وضمان استمراريته.

النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج

1- أظهرت الدراسة أن شرعية السلطة السياسية تمثل المتغير المحوري في تفسير مستوى استقرار النظام السياسي، إذ تشكل الأساس الذي يتحول من خلاله الامتثال من فعل قسري إلى سلوك طوعي قائم على الاعتراف بالمشروعية.

2- تبيّن أن الشرعية السياسية مفهوم مركّب متعدد الأبعاد، يقوم على تفاعل البعد الدستوري– القانوني، والبعد التمثيلي– المشارِك، والبعد الإنجازي–الوظيفي، إضافة إلى البعد القيمي– الأخلاقي.

3- كشفت الدراسة أن غلبة أحد أبعاد الشرعية على حساب الأبعاد الأخرى يؤدي إلى اختلال في بنية القبول السياسي، مما ينعكس سلبًا على استقرار النظام حتى وإن بدا مستقرًا ظاهريًا.

4- أثبت التحليل أن الاستقرار السياسي الحقيقي لا يُقاس بغياب الاضطرابات فحسب، انما بقدرة النظام على إدارة الصراعات داخل أطر مؤسسية معترف بها وذات مصداقية.

5- تبيّن أن تآكل الشرعية غالبًا ما يسبق مراحل عدم الاستقرار، وأن فجوة الثقة بين السلطة والمجتمع تمثل مؤشرًا مبكرًا لاحتمالات التحول أو الأزمة.

ثانيًا: التوصيات

1- ضرورة ترسيخ مبدأ سيادة القانون بوصفه الركيزة الأساسية للشرعية الدستورية، وضمان خضوع جميع السلطات للقواعد القانونية دون استثناء.

2- تعزيز آليات المشاركة السياسية الفاعلة، وتوسيع المجال العام بما يتيح تمثيلًا حقيقيًا لمختلف القوى الاجتماعية، بما يرسخ الشرعية التمثيلية.

3- تطوير الأداء الحكومي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وربط السياسات العامة بمؤشرات قياس واضحة تعكس الاستجابة لاحتياجات المجتمع، دعمًا للشرعية الإنجازية.

4- تبني سياسات شفافة لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة المؤسسية، باعتبارها شرطًا جوهريًا للحفاظ على الثقة العامة.

5- اعتماد آليات دورية لتقييم مستوى الرضا المجتمعي عن أداء المؤسسات السياسية، بما يسمح بالكشف المبكر عن مؤشرات تآكل الشرعية.

المصادر والمراجع

ابراش. إبراهيم. (2012). السلطة السياسية وإشكالية الشرعية. جامعة الأزهر. غزة

إبراهيم. سعد الدين. (2001). تأملات في مسألة الديمقراطية والتحول السياسي: مركز ابن خلدون. القاهرة

أركون. محمد. (1995). الفكر السياسي العربي: دار الساقي. بيروت.

الاشعل. عبد الله. (2008)، إدارة الأزمات الدولية: النظرية والتطبيق. دار النهضة العربية. القاهرة.

الانصاري. محمد جابر. (1980) . تحولات الفكر والسياسة في العالم العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

أوملیل. علي(1996). السلطة الثقافية والسلطة السياسية: دار الطليعة. بيروت.

بركات. حليم.(2006) المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي: مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000.

بلقزيز. عبد الإله.(2004). الدولة في الفكر العربي المعاصر: مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

تيشوري. عبد الرحمن (2009). النظام السياسي والتحول الديمقراطي: دار الفكر، دمشق.

الحريري. محمد سرور .(2012). إدارة الأزمات السياسية واستراتيجيات القضاء على الأزمات السياسية الدولية. دار صفاء. عمان.

حسين. محمود(2003) . الأزمة السياسية في الدولة العربية: دار الطليعة. بيروت.

الخزرجي. ثامر كامل .(2010).العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي. عمان.

خشبة. سامي(2005) .علم الاجتماع السياسي: مدخل تحليلي: دار المعرفة الجامعية.

دجنس هانس وماكس وايس(2019). الفكر العربي بعد العصر الليبرالي. مؤمنون بلا حدود. بيروت.

ربيع. حامد (1978). نظرية النظم السياسية: دار النهضة العربية. القاهرة.

رشيد. احمد. (2012). الدولة الحديثة وإشكالية الاستقرار السياسي: دار المسيرة. القاهرة.

الريس. محمد ضياء الدين (1999) النظم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات العامة: دار النهضة العربية. القاهرة.

زايد. أحمد (2013). علم الاجتماع السياسي: قضايا ونماذج نظرية. مكتبة الأنجلو المصرية. ا لقاهرة.

زيادة. زيادة. (2008). المدينة العربية والحداثة: رياض الريس للكتب والنشر. بيروت.

سبيلا، محمد. (02007) الحداثة والسياسة: دراسات في الفكر السياسي المعاصر، الدار البيضاء: دار توبقال.

السعدون. حميد حمد. (2001). التنمية السياسية والتحديث. دار الذاكرة. بغداد.

سعيدوني. ناصر الدين (2014)، الدولة والشرعية والاستقرار السياسي: دار هومة. الجزائر.

سليمان. سامر. (2006). النظام القوي والدولة الضعيفة: إدارة الأزمة والتغيير السياسي. دار ميريت، القاهرة.

السنهوري. عبد الرزاق. (1998)، فقه القانون الدستوري. دار النهضة العربية. القاهرة.

شعبان. عبد الحسين. (2001). المجتمع المدني والدولة. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

الشويلي، علاء عبد الحسين طاهر. (2025). الجهة المختصة بحل القضايا الاتحادية في الدستور العراقي لعام 2005. مجلة واسط للعلوم الإنسانية، 21(2). https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol21.Iss2.930

العاني، محمد مروان محمد صالح. (2025). التعويض عن الضرر الأدبي في القانون المدني العراقي: جدلية التقدير والإثبات. مجلة واسط للعلوم الإنسانية، 21(4)، 567–584. https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol21.Iss4.1216.

عبد الحي. وليد (2005) إدارة الصراع الدولي: دراسة في الأزمات السياسية. دار المسيرة. عمان.

عبد الرحمن. حمدي. (2001). تحليل النظم السياسية. دار النهضة العربية. القاهرة

عبد الفتاح. بشير. (2011). إدارة التحولات السياسية في العالم العربي: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة.

عبد المعطي. عبد الباسط. (2010)، الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع السياسي: دار المعرفة الجامعية. القاهرة.

عبدالعالي، مصطفى حسين، وعلوش، جعفر باقر. (2022). تحليل واقع التحرر المالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004–2019). مجلة واسط للعلوم الإنسانية، 18(3). https://doi.org/10.31185/.Vol18.Iss52.348

العبيدي. ماجد لفته (2024)، الأبعاد التاريخية للفكر السياسي المعاصر. الحوار المتمدن.

العروي. عبد الله (2005)، مفهوم الدولة.: المركز الثقافي العربي.بيروتز

العروي. عبد الله. (1995). الأيديولوجيا العربية المعاصرة: المركز الثقافي العربي. بيروت.

غلاب. عبد الكريم (1998) في الفكر السياسي المعاصر: دار النشر المغربية. الدار البيضاء.

غيث. محمد عاطف (2007). علم الاجتماع السياسي: دار المعرفة الجامعية. دار المعارف.

الفضيل. محمود عبد (2002). الدولة والتنمية في الوطن العربي: دار المستقبل العربي. القاهرة.

فؤاد زكريا، التفكير السياسي وقضايا المجتمع، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990

فياض. على (2015)، نظريات السلطة في الفكر السياسي المعاصر. مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي. بيروت.

قنصوة. صلاح (2001). النظرية السياسية المعاصرة. دار الثقافة العربية. القاهرة.

كوثر انيز وجيه. (1996). الدولة والخلافة في الخطاب العربي الحديث: مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

ليلة. محمد كامل. (2003). النظم السياسية: دراسة مقارنة. دار الفكر العربي. القاهرة.

متولي. عبد الحميد (1998). القانون الدستوري والأنظمة السياسية: دار النهضة العربية. القاهرة.

مخيمر. عماد مصباح. (2020). أزمة السلطة السياسية: دراسة في الفكر السياسي العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

نافعة. حسن (2004). الإصلاح السياسي في الوطن العربي: بين الضغوط الداخلية والخارجية: دار الشروق. القاهرة.

هلال. على الدين (200)، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير: مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة.

وهبان. أحمد (2006). النظم السياسية والقانون الدستوري: دار الجامعة الجديدة. الاسكندرية.